وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلـــــة–

كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أهمية مؤسسات التمويل المتخصصة في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002–2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: مالية ونقود

إعداد الطالبة :

حسيبة طبي

إشراف الأستاذة:

د.نوة بن يوسف

لجنة المناقشة:

د.قديد ياقوت	جامعة المسيلة	رئيسا
د.بن يوسف نوة	جامعة المسيلة	مقررا
د.ذبيح عقيلة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2015 -2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي
أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل
صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين﴾

النمل: ١٩

شكر وتقدير

أرفع شكري بداية وختاما لله عز وجل على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل

فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا

وبعد الشكر لله أتقدم بالامتنان والتقدير إلى أستاذتي التي أحترمها كثيرا

د. بن يوسف نوة

التي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها ومساعدتها طوال فترة إعداد البحث

فلا أملك لها جزاء بل أحر الشكر والثناء

أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ

نوي نور الدين

كما أتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة لقبول مناقشتهم

موضوع المذكرة

وأشكر كل من قدم لي النصيحة وأعانني ولو بكلمة من قريب أو من بعيد

فالشكر الجزيل لكم جميعا

كما أتقدم بجزيل الشكر ممزوج بالدعاء والإستغفار لكل أساتذتي

من التعليم الإبتدائي إلى الجامعي.

الإهداء

أهدي هذا البحث

إلى والدي العزيزين

إلى إخوتي وأقاربي

إلى كل من ساعدني في إنجازه

حسيبة

ملـــــــــــــــــــــــــ

ملخص:

تكمن اهمية هذه الدراسة في معرفة مدى اهمية مؤسسات التمويل المتخصصة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقنا في الجانب النظري الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها وأهم المشاكل التي تواجهها وركزنا على أهم مصدر والمتمثل في مؤسسات التمويل المتخصصة . اما في الجانب التطبيقي فقد تم التطرق الى أهم مراحل تطور هذه المؤسسات واهم مؤسسات التمويل المتخصصة خلال الفترة 2002-2015 و رغم النتائج الايجابية المحققة في نشاطها، إلا أن جزء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مازال يعاني من بعض المشاكل ما يستلزم توفير اهتمام أكبر في تطبيق مختلف أنواع الدعم من أجل النهوض بهذه المؤسسات.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، التمويل المتخصص، القروض.

Résumé: Importance de cette étude pour savoir à quel point spécialisée dans la mise à niveau des petites et moyennes entreprises, comme nous avons discuté dans la partie théorique de la notion de petites et moyennes entreprises et les sources d'institutions de financement de financement et des problèmes majeurs auxquels sont confrontés et concentrés sur la source la plus importante des institutions financières spécialisées. Mais dans le côté pratique, il a été abordé les étapes les plus importantes du développement de ces institutions et les institutions financières spécialisées les plus importantes au cours de la période 2002-2015, et en dépit des résultats positifs obtenus dans son activité, mais qu'une partie des petites et moyennes entreprises Algérie souffre encore de certains des problèmes qui nécessitent la fourniture d'un plus grand intérêt dans l'application divers types de soutien pour la promotion de ces institutions.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, la finance, la finance spécialisée, les prêts.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة المختصرات	
مقدمة	
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها	**08**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	**08**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**11**
المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها	**13**
المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**14**
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
خلاصة الفصل	**17**
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المتخصصة	
تمهيد	**19**
المبحث الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**

المطلب الأول: تعريف التمويل وخصائصه	**20**
المطلب الثاني: مبادئ التمويل ووظائفه	**21**
المطلب الثالث: أهمية التمويل	**23**
المبحث الثاني: أنواع ومهام مؤسسات التمويل المتخصصة	**25**
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	**25**
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	**26**
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**27**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل المتخصصة(2002 ــ 2015)	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**32**
المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962 - 1979)	**32**
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1980- 1987)	**34**
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1988- 2015)	**36**
المبحث الثاني: أهم الوكالات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**39**
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	**39**
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	**42**
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	**44**
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**46**
خلاصة الفصل	**51**
الخاتمة	**53**
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري	10
02	أشكال التمويل المالي المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2014.	40
03	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط لسنة 2014.	40
04	عدد القروض الممنوحة من طرف ANSEJ لسنة 2014.	41
05	تطور مشاريع الاستثمار خلال الفترة(2002ــ 2014)	42
06	القطاعات التي تنشط وفقا للاستثمارات المصرح بها في الوكالة سنة 2014.	43
07	توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب الجنس خلال الفترة (2005 ــ2014).	44
08	توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2005 ــ 2014).	46
09	أنماط التمويل	48
10	احصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015	48
11	طبيعة النشاط الذي منح من أجله القرض سنة 2015.	49

مقـــــــدمة

مقدمة :

تتزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الإقتصادية المعاصرة بالنظر للدور الذي تقوم به سواء على مستوى المؤسسات من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية والتخفيف من البطالة، هذه الأهمية ترجمتها الدراسات المختلفة واهتمامات الإقتصاديين والمختصين والحكومات للبحث في هذا المجال والمساهمة في ترقية هذه المؤسسات ومساعدتها في التغلب على المعوقات خصوصا في مجال التمويل، وهو ما جعل العديد من الدول تتبنى في سياستها لدعم هذه المؤسسات بإنشاء هيئات تمويلية متخصصة.

كما أن للمؤسسة عدة وظائف تتدرج من خلال تحليل النشاط الكلي لها وتقسيمه على أنشطة جزئية كل حسب دوره، وهذا التحليل يسمح بتوجيه الموارد البشرية والمالية والمادية في سياق الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة لتحقيق أهدافها، حيث تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المؤسسة فهي مجموعة من المهام أو العمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة، وحتى تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريعها يجب عليها أن تعتمد على مصادر التمويل الداخلية والمصادر الخارجية.

واستنادا لما سبق يمكن صياغة اشكالية البحث والمتمثلة في السؤال التالي:

ـــــ ما مدى أهمية مؤسسات التمويل المتخصصة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وماهي أهدافها؟
- ما هي مختلف مصادر التمويل والمشاكل التي تواجهها؟
- ماهو تاثير مؤسسات التمويل المتخصصة على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ـــــ فرضيات الدراسة:

لمعالجة اشكالية البحث والاجابة على الاسئلة المطروحة، وضعنا مجموعة من الفرضيات:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمفاهيم وخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الكبيرة، تنشأ داخل محيط تتأثر به وتؤثر فيه.
- لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات تلجأ الى مصادر تمويلها سواء الداخلية أو الخارجية.
- لمؤسسات التمويل المتخصصة اثر بالغ الاهمية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يساهم في ترقية ودعم هذا النشاط.

ـــــ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه أحد المواضيع التي تشغل فكر الباحثين والاقتصاديين المهتمين بمسائل مساهمة المؤسسات، وتزيد من اهتمام المنظمات الدولية.

تشير بعض الدراسات إلى أن هذه المؤسسات وضعت كأولى الحلول للتخلص من آثار الأزمة المالية العالمية، وتكمن أهمية هذه المؤسسات في أنها تمثل الركيزة الاولية لنشأة الصناعة لأي دولة.

مساهمة هذه المؤسسات في محاربة الفقر والبطالة من خلال تشغيل الشباب وتوفير فرص عمل جديدة.

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المؤسسة فهي مجموعة من المهام التي تسعى اليها للبحث عن الأموال من مصادرها الممكنة.

حتى تحقق هذه المؤسسات مشاريعها يجب عليها أن تعتمد على مصادر التمويل المختلفة والتي تتكون من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

معرفة مختلف مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **ـــــ أهداف الدراسة:**

من خلال هذا البحث نحاول تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- اعطاء تعاريف مختلفة اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية وابراز أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما لديها من أهمية وأهداف في سبيل تحقيقها.
- تحديد تعريف التمويل، أهم أهدافه ووظائفه.
- معرفة مختلف أنواع مؤسسات التمويل المتخصصة، أهدافها ومهامها.

ـــــ أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الاسباب التي أدت الى اختيار الموضوع هو تخصص المالية بالاضافة الى الرغبة في انجاز هذا الموضوع.

المؤسسات تعتبر مصدر للثروة أي تحقيق عدد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والتي تخدم بالدرجة الاولى اقتصاديات الدول النامية، والمشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات في هذه الدول والضعف الكبير الذي تشهده المؤسسات الجزائرية في اتخاذ القرارات المالية.

ـــــ المنهج المستخدم في الدراسة:

يستلزم انجاز هذا البحث إتباع المنهج الوصفي لعرض مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهدافها ومصادر تمويلها، وكذا عرض مختلف مؤسسات التمويل المتخصصة، والمنهج التحليلي، وذلك من خلال إسقاط ما هو نظري على الواقع الجزائري، بواسطة تحليل النتائج لعينة من مؤسسات التمويل المتخصصة الجزائرية.

ـــــ حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في الجزائر كحدود مكانية لدراسة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الحدود الزمانية فتبدأ من سنة 2002 الى غاية 2015، لما شهدته هذه الفترة من نشاط مكثف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظهور عدة أنواع لمؤسسات التمويل المتخصصة.

ـــــ الدراسات السابقة:

- أشرف محمد دوابة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،

الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 18/17 أفريل 2006.

- أوبختي نصيرة، تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول الى اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه، سنة 2013.
- قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياسي بالجزائر، رسالة ماجستير، سنة 2011.
- بوستة كريمة، سنة 2010، وهي عبارة عن مذكرة تخرج ماجستير بعنوان " البنوك الاجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ".

ـ هيكل البحث:

للاجابة على اشكالية البحث واختبار الفرضيات لتحقيق اهداف البحث ، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة وتم تقييم هذه الفصول الى ما يلي.

- الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها، من خلال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، أهميتها وأهدافها، أما في المبحث الثاني فتناولنا مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.
- الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المتخصصة،حيث خصص المبحث الأول لطرق التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اما في المبحث الثاني فتطرقنا الى أنواع ومهام مؤسسات التمويل المتخصصة.
- الفصل الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل المتخصصة خلال الفترة (2002-2015) حيث تم التطرق في المبحث الأول الى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1962-2015) والمبحث الثاني تناول أهم الوكالات الوطنية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2002 - 2015).

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الدعائم الأساسية لاقتصاد البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ولهذا توجه لها اهتماما كبيرا، وأيضا لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص وأهداف تجعلها تؤدي دورا كبيرا في التنمية.

فرغم ما شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اختلاف في تعريفها إلا أنها تشترك في الكثير من الخصائص، ولقيام المؤسسة بنشاطاتها وجب عليها توفر بعض الشروط ومن أهمها هو تحديد الهيكلة المالية اللازمة انطلاقا من مصادر التمويل المختلفة، كما أنها تواجه أيضا العديد من المشاكل.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للمباحث التالية:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها.
- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

أن هناك ما يجاوز خمسين (50) من التعريفات للأعمال الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال[1]. كما يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتحدد بالغرض الذي وضعت من أجله فقد يكون الغرض تنظيميا أو إحصائيا أو تخطيطيا، ونظرا لصعوبة وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات على المستوى الدولي فقد اتجهت بعض الهيئات إلى وضع تعريف لتلك المؤسسات لكل دولة على حدا[2]، وقد اتخذت هذه المؤسسات خصائص عديدة وسنتطرق في مايلي إلى البعض من هذه التعاريف:

أولا___ تعريف الإتحاد الأوربي:

من خلال الإختلاف الكبير في المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات حتى في البلدان الأوربية، الشيءالذي دفع الإتحاد الأوربي سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا___ تعريف بريطانيا:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية :

- حجم التداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

[1]- أوبختي نصيرة، تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، مذكرة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 09.

[2]-قارة ابتسام، دور المؤسسات ص م في تطوير القطاع السياسي بالجزائر، مذكرة ماجستير،جامعة تلمسان، الجزائر،2012، ص 18.

- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.
- عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 عامل[1].

ثالثاـــ تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا:

في دراسة حديثة في بداية التسعينات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا استخدم فيها كل من "بروتش وهيمز" التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان والذي يأخذ مؤشر العمال كمعيار أساسي[2].

- من 1 إلى 10 عمال مؤسسات عائلية وحرفية.
- من10 إلى 49 عامل مؤسسات صغيرة.
- من49 إلى 99 عامل مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل مؤسسات كبيرة.

وقد اعتمد كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية للتمييز بين الأنواع السابقة، ففي المؤسسات العائلية يكون المالك والمستخدمين أغلبهم أفراد عائلة، أما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبع المالك وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير أما المؤسسات الكبيرة يكون هنا تنظيم واحد للوظائف[3].

رابعاـــ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعرف الو.م.أ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق،ولا يتعدى عدد عمالها 300

[1]-نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسات الجامعية للنشر، بيروت، 2007، ص 25.

[2]-رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها،الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 31.

[3]-صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 14.

عامل بالإضافة إلى رأس مال لا يتجاوز تسعة ملايين دولار أمريكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

خمسا ـــ تعريف اليابان:

يميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك كما يلي:

- المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي أقل من 100 مليون ين،300 عامل أوأقل.
- مؤسسات التجارة بالجملة أقل من 30 مليون ين، 100 عامل أو أقل.
- مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات أقل من 10 مليون ين،50 عامل أو أقل[2].

سادسا ـــ تعريف الجزائر:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا

يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار كما تتوفر على الإستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق

عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]. والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات:

---

[1]- غربي حمزة، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم التجارية والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص 09.

[2]- براق محمد، بلواضح فاتح، مشاكل وعراقيل المؤسسات ص م وآليات تأهيلها وترقيتها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء المؤسسات ص م في الإقتصاد الجزائري،جامعة
تامنغست، 04/03 مارس 2015، ص 03.

الجدول رقم(01): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

البيان / المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
الصغرى	01 ـــ 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	10 ـــ 49	أقل من 200 مليون دج	100 مليون دج
المتوسطة	50 ـــ 250	200 مليون ـــ 2 مليار دج	100 ـــ 500 مليون دج

المصدر: جبار محفوظ،المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، فيفري 2004، ص 6.

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ثمة مجموعة من الخصائص التي تميز هذه المؤسسات سنعرضها فيما يلي:

- وجود سوق محدود وغير مميز للمستهلكين مما يسمح بمعرفة عادات الشراء وأنماط الإستهلاك وبالتالي تغطية السوق.
- عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المشروعات الصغيرة.
- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الإعتماد على مستشارين وخبرات جديدة[2].
- تعتمد على تمويل نشاطاتها سواء عند الإنشاء أو بعده على الموارد المالية الذاتية.
- ليس من الضروري أن يكون مسير المؤسسة الصغيرة ذا مستوى تعليمي يسمح له بالإدارة العلمية الرشيدة لمؤسسته،بل في الغالب يكون المسير نفسه صاحب المؤسسة.

---

[1]-كواحلة يمينة، معطى الله خير الدين، إشكالية تأهيل المؤسسات ص م في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، الجزائر، ص 761.

[2]-فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، 1996، ص 06.

- تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في أوساط القطاعات غير المكثفة للتقنيات العصرية أو التي تستعمل تكنولوجيات عالية، أو يد عاملة ذات اختصاص كبير[1].

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن فيما يلي:

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات .
- تساعد على الإستقرار الإجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل .
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.
- إحداث التوازن الجهوي، ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية[2].
- توفير مناصب الشغل والتقليص من معدلات البطالة ففي أغلب الدول تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يزيد عن النصف من مناصب العمل.
- المساهمة في الدخل القومي للدول من خلال الزيادة في الإنتاج الوطني.
- التنمية الإقليمية للمنطق الريفية وخلق نوع من التوازن في إعادة توزيع الدخل[3].

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]- عازب الشيخ أحمد، غربي العيد، دعم القدرات التنافسية للمؤسسات ص م في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص م في الجزائر، جامعة الوادي، 6/5 ماي 2013،ص ص 6ــ7.

[2]- خبابة عبد الله، المؤسسات ص م آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2013، ص 35.

[3]- بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات ص م بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 115.

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إنشاء هذه المؤسسات والإهتمام بها، يرمي إنشاؤها في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية للتخفيف من عبء الفقر والبطالة[1].
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمؤسسي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم من جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.
- تشكيل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات والضرائب[2].

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

تحتاج المؤسسة في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجأ إلى الإقتراض من الغير لسد حاجياتها، وتتزايد هذه الحالة عند القيام بعملية التوسيع،

[1]- بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 29.

[2]- بورحلي خالد، بوروشة كريم، تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م في الجزائر، جامعة تامنغست، 04/04 مارس 2015، ص ص 4 ــ 5.

ويقصد بمصادر التمويل تلك التشكيلة من المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الإستغلالية، ومصادر التمويل يمكن أن تكون من أصل داخلي أو خارجي. كما أنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الإستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي[1].

أولا ـــ مفهوم التمويل الذاتي: في الغالب يتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، أو اللجوء إلى بعض الأصدقاء والمعارف كالشركاء، أو يتم التوسع في المشروع من خلال أرباحه وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيرا من أصحاب المدخرات الشخصية والعائلية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات[2].

ثانيا ـــ مصادر التمويل الداخلي:

1ـــ الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحققة، فالأرباح التي تحققها الشركة يمكن الإحتفاظ بها بغرض إعادة استثمارها أو توزيعها بين المساهمين أو الإحتفاظ بجزء منها وتوزيع الباقي كأرباح على الأملاك[3].

2ـــ المدخرات الشخصية: يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الإعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية، وخصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة

[1]- عبد الغفار حنفي، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر،1991، ص 407.

[2]-مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص 25.

[3]– فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 78.

المؤسسة، إذ من الصعب في كثير من الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية[1].

3ـــ الإهتلاكات والمؤونات: نظرا للتدهور الذي قد يلحق باستثمارات المؤسسة بعد سنوات من استخدامها، فإنها تسعى إلى تجديدها أو تغييرها عن طريق مخصصات اهتلاك سنوية. ويعرف الإهتلاك بأنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تلحق بالإستثمارات، والناتجة عن تناقص قيمتها نتيجة لاستعمالها عبر الزمن أو لظهور تطور تكنولوجي، حيث أنها عبارة عن تكاليف مسجلة محاسبيا فقط ولا يترتب عنها أية مدفوعات أو تدفق نقدي خارج.

كما تقوم المؤسسات في أحيان كثيرة وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص مبالغ مالية معينة لمواجهة بعض المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها مستقبلا تسمى بالمؤونات.

فالمؤونات هي مخصصات استثنائية تقتطع من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الوقوع في المستقبل[2].

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الممكن أن المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي :

أولاـــ مصادر التمويل قصيرة الأجل: ومن أهم أنواعها:

1ـــ الإئتمان التجاري: عندما تشتري المؤسسة بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وفي الحين، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين وحتى تاريخ الدفع فإن المؤسسة تصبح مدينة للمورد وتدون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في جهة الخصوم، وتسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول، ويشكل هذا ما يسمى

[1]-كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص 197.

[2]-طالم زين الدين، التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات عن طريق القروض السندية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ص 13.

بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري لوجود فترة بين تاريخ الإستلام ودفع الثمن قصيرة[1].

2ـــ الإئتمان المصرفي: تعتبر البنوك التجارية من أقدم المنظمات المالية التي تقوم بمد المشروعات المختلفة بما تحتاجه من الأموال لتمويل عملياتهم الجارية، ويلاحظ أن البنوك التجارية وبصفة عامة تبتعد عن مد المشروعات بالقروض طويلة الأجل نظرا لأنها بطبيعتها أداة مالية متخصصة في منح الإئتمان القصير[2].

ثانيا ـــ مصادر التمويل متوسطة الأجل:

التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى:

1ـــ التمويل بالقروض متوسطة الأجل: عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهتلاك وبالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين، ولا شك أن هناك بعض الإستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان[3].

2ـــ التمويل بالإستئجار: هو عملية يقوم بموجبها البنك أو أي مؤسسة مالية أو مؤسسة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[4].

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر،2002، ص 413.

[2]- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 340.

[3]- رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص 124.

[4]- غربي حمزة، مرجع سابق، ص 15.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الإقتصادي ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى[1]:

- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات: إن المشاكل الخطيرة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نقص المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم[2].
- مشاكل تمويلية: تعتبر من أهم المشاكل التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك إلى أهمية الجانب المالي في ضمان استمراريتها مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيتها التي تعمق من حدة هذه المشكلة، والتي تجعلها أمام خيارات تمويلية محدودة مقارنة مع المؤسسات الإقتصادية الكبيرة[3].
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز وتنمية المشاريع الإستثمارية بسبب:
  - ✓ طول مدة منح الأراضي (العقار) المتخصصة للإستثمار.
  - ✓ الرفض بدون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.
  - ✓ ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها[4].

[1]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص 95

[2]- عطوي عبد القادر، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات ص م، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات ص م وتطوير دورها في الإقتصاديات، 28/25 ماي 2003، الجزائر، ص 05.

[3]– عمر شريف، سوسن زيرق، المشكل التمويلي كأحد معوقات إنشاء وتطوير المؤسسات ص م في الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء المؤسسات ص م، جامعة تامنغست، 04/03 مارس 2015، الجزائر، ص 13.

[4]– بوقموم محمد، غياط الشريف، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص م ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، الجزائر، ص 112.

خلاصة الفصل:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، ومن هيئة لأخرى، فمنها من يعرفها على أساس معيار واحد كعدد العمال أو رقم الأعمال المحقق، ومنها من يستعمل معيارين أو أكثر، وهذا ما جعل مقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول عملية معقدة. ويرجع هذا الاختلاف إلى التفاوت بين الدول فيما يتعلق بدرجة النمو، كما تمتلك هذه المؤسسات العديد من الخصائص وتواجه الكثير من المعوقات.

تختلف وتتنوع مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة للقيام بمهامها ونشاطاتها، فمن المصادر من هي داخلية، ومنها ماهي خارجية.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول
مؤسسات التمويل

تمهيد:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في التنمية الإقتصادية والتقليص من حدة البطالة وبالتالي يتعين إزالة كل العراقيل والعقبات التي من شأنها الحد من إقامة مثل هذه المؤسسات أو الحد من توسعها، ويتم كل هذا من خلال المرافقة والدعم ابتداء من فكرة الإنشاء إلى مرحلة ما بعد الوضع في التشغيل.

ويعتبر التمويل من بين المشاكل الرئيسية الهامة التي تشغل بال أصحاب المؤسسات عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا. كما سنتطرق إلى أهم أنواع مؤسسات التمويل المتخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للمباحث التالية:

- طرق التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أنواع ومهام مؤسسات التمويل المتخصص.

المبحث الأول: طرق التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد مهمة التمويل في المؤسسات من المهمات الحساسة بما تحمله من تعقيد يرافق البحث والحصول على الأموال التي تعتبر الركيزة الأساسية في استمرار عملياتها، وسعيا منها لتحقيق نشاطاتها والعمل على تطويرها ونموها، وتكون هذه المؤسسات في حاجة إلى رؤوس أموال كبيرة تسمح لها ببلوغ أهدافها المسطرة.

المطلب الأول: تعريف التمويل وخصائصه

أولاـــــ تعريف التمويل:

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينات بين تعاريفه عند الإقتصاديين.

فهناك من يعرف التمويل على أنه "توفير الأموال اللازمة لنشاط إقتصادي معين والبحث عن المصادر اللازمة له"[1].

كما يعرف على أنه "عملية تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين[2].

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالمال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

- ✓ البحث عن مصادر الأموال.
- ✓ المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان[3].

التمويل هو كافة الأعمال النقدية التي تنوعت عليها الحصول على النقدية، واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعد على تنظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول

---

[1]-ياسين بوناب، دور نظام التمويل الإسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، الجزائر، 2003 ، ص 02.

[2]-توفيق حسن ، الإدارة المالية ، قرارات الإستثمار وسياسات التمويل في المشروع الإقتصادي ، المطبعة الجديدة دمشق، 1989، ص 12.

[3]-طارق الحاج ، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 21.

عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به وإتجاهات السوق المالية[1].

ثانيا ـــ خصائص التمويل:

- ✓ عصب المؤسسة لما له من دور في تغطية الإحتياجات المالية للمؤسسة لضمان استمرارية النشاط وعدم تعرضها للعجز الذي يمكن أن يؤدي إلى التصفية والإفلاس.
- ✓ توفير الموارد الحقيقية لأغراض التنمية وتوظيف هذه الموارد توظيفا مثلا.
- ✓ إتاحة الموارد النقدية التي تم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه رؤوس أموال جديدة.
- ✓ توضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها.
- ✓ يقتضي التمويل وجود ميزانية خاصة بالمشروع[2].

المطلب الثاني: مبادئ التمويل ووظائفه

أولا ـــ مبادئ التمويل:

هناك مبادئ أساسية عامة يجب معرفتها على مستوى التمويل من أهمها نذكر ما يلي:

- معدل الفائدة: وهو نسبة الفائدة التي يتحصل عليها صاحب الأموال نظير عملية القرض التي قام بها.
- اتخاذ قرار التمويل: يجب على المسير المالي قبل إتخاذ القرار التمويلي أن يتأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن توفيرها في الو قت المناسب وخلال فترات زمنية مناسبة، فيتم إتخاذ هذا القرار على مستوى الإدارة المالية للمؤسسة المقترضة والذي يهدف إلى تغطية إحتياجات المؤسسات لرأس المال بأقل تكلفة ممكنة قصد تعظيم الربح.

[1]- محمد عثمان اسماعيل، الإدارة في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1988، ص09.

[2]- حسن عطي غنيم، دراسة في التمويل، المكتبة الأكاديمية، مطابع دار الهندسة، القاهرة، ص 02.

- الملائمة: أي وضع برنامج دقيق على أساسه يتم التوفيق بين وقت الحصول على الإيرادات وبين سداد الإلتزامات.
- الفترة الزمنية: وهو الموعد الذي يتم الإتفاق عليه بين صاحب المقترض والمقرض لسداد الأموال[1].

ثانيا ـــ وظائف التمويل:

إن إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الإقتصادية في أي بلد كان، لذلك فالتمويل يعتمد على جملة من الوظائف نذكر منها ما يلي:

- ✓ الحصول على الأموال: يبين التخطيط المالي للمؤسسات الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب، ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية من أجل الحصول على هذه الأموال بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.
- ✓ استثمار الأموال: عندما تتحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وعليه التأكد أن استخدام هذه الأموال يضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح، فكل مشروع استثماري هو عبارة عن أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة للمؤسسة ويمثل استثمار الأموال، ومن المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، ويتم استرجاع هذه الأموال عن طريق تشغيل هذا الأصل، وفي نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسديد التزاماتها.
- ✓ التخطيط المالي: تطبق المؤسسات هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية لاحتياجاتها المالية، حيث أنه بتقدير المبيعات والمصاريف تسعى

[1]- الزبيدي حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة ، للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2008 ، ص 48.

المؤسسات إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها سواء كانت هذه المستلزمات قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى[1].

- ✓ الوظيفة الإدارية: وتتمثل في تنفيذ ومراقبة وتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال تمويل ذلك المشروع.
- ✓ الوظيفة الإقتصادية: وهي تكتسي أهمية كبيرة حيث أنها تهدف إلى تدبير مال (نقدا أو عينا) بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بغية استثمار هذا المال[2].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا فهي من البداية أساس للإنتاج وأصل للنشاط الإقتصادي الذي بدأ بمؤسسات صغيرة قبل أن تظهر المؤسسات الكبيرة[3]، ويمكن أن نبرز أهمية التمويل من خلال أهدافه والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع، والتي تترتب عنها جملة من الأهداف كتوفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة، وتحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد....إلخ.
- ✓ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم بحيث يتجلى ذلك ميدانيا بتوفير السكن، العمل....إلخ
- ✓ تشغيل الموارد المالية يؤدي إلى الرفع من الإنتاج والإنتاجية وهذا ما يساعد في التحكم في التضخم.
- ✓ ضمان استمرار نشاط المؤسسات وتوسيعها، وحتى القيام بمشاريع جديدة.
- ✓ مساعدة المؤسسات على تسوية توازنها المالي.

---

[1]- رابح زرقاني ، تمويل المؤسسات الإقتصادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 52.

[2]- عبيد علي أحمد الحجازي ، مصادر التمويل، دار النهضة العربية ، مصر، 2001، ص 13.

[3]- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 78.

- ✓ يساهم التمويل في تفعيل وتنشيط ميكانيزمات الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال.
- ✓ يساهم التمويل في إعطاء الحركة والحيوية الضرورية لتحقيق وتيرة نمو إقتصادي وتنمية شاملة[1].

[1]-محمد براق ، بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية ، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 1999، الجزائر، ص 41.

المبحث الثاني: أنواع ومهام مؤسسات التمويل المتخصصة

قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات بهدف المساهمة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيع الجهات التمويلية الأخرى على تمويل هذا القطاع[1]. ويمكن أن نذكر بعض أهم مؤسسات التمويل المتخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة والفقر استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها[2].

أولاـــ تعريف الوكالة:

أنشأت هذه الوكالة لدعم وتشغيل الشباب ودعم مسار التنمية وتدعيم الوكالات التي سبقتها وتأسست طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96 ـــ 296 الموافق ل 1996/9/8 وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وتعمل بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية لتقديم الإستشارة وترافق الشباب حاملي المشاريع، وذلك من خلال تقديم الإعانات وتخفيض نسبة الفوائد[3].

ثانياـــ مهامها:

[1]-طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 174.

[2]-بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، الجزائر، ص 07.

[3]-حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات ص م وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، الجزائر، ص 117.

- ✓ خلق وتشغيل النشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
- ✓ تشجيع كل أشكال الإجراءات والنشاطات الهادفة لترقية الشباب.
- ✓ دعم وتشجيع وتوجيه الشباب لإنشاء مشاريعهم الإستثمارية والإجراءات الهادفة إلى ترقية ودعم تشغيل الشباب.
- ✓ تسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب لا سيما عللا شكل قروض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفائدة بالنسبة للقروض البنكية.
- ✓ إعلام أصحاب المشاريع بمختلف المساعدات والإمتيازات المتحصل عليها والمقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب[1].
- ✓ التخفيف من حدة البطالة.
- ✓ تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الفرد.
- ✓ تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية[2].

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI

أولا: تعريف الوكالة

أنشأت كبديل للوكالة الوطنية لدعم وترقية الإستثمار، هذه الأخيرة التي لم تف بالأهداف التي أنشأت لأجلها، إذ كانت متمركزة في العاصمة من دون تمثيل ولائي أو حتى جهوي لها، أما هذه الوكالة فهي ذات صيغة وطنية وهو ما يظهر من تسميتها، ولها فروع جهوية تسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار، وهذا ما يشكل دعما

[1]-يحياوي إلهام، واقع المؤسسات ص م في الجزائر ودورها في الحد من البطالة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم مساهمة الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة تامنغست، 04/03مارس 2015، الجزائر، ص 09.

[2]-بقة الشريف (وآخرون)، تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر: حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، جامعة سطيف، الجزائر، ص 03.

حقيقيا لمنح فرص الإستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني، وبالتالي سيحقق على المدى البعيد توازنا تنمويا على المستوى الجهوي بأبعاده المختلفة[1].

ثانيا ـــ مهامها:

- ✓ ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الإستثمارات.
- ✓ استقبال وإعلام ومتابعة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع، من خدمات الشباك الموحد، الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالإستثمار.
- ✓ منح الإمتيازات المرتبطة بالإستثمار.
- ✓ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالإستثمار[2].
- ✓ جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط.
- ✓ تطبيق الإستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

أولا ـــ تعريف الوكالة:

---

[1]- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات ص م ودورها في القضاء على البطالة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية،جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، الجزائر، ص 361.

[2]- علي زيان محند (وآخرون)، مساهمة الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م في الإقتصاد الجزائري، جامعة تامنغست، 14/13 مارس 2015، الجزائر، ص ص 10ـــ11.

[3]- مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات ص م الجزائرية على شهادة الإيزو، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر،2010، ص24.

دخلت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيز التنفيذ بداية سنة 2004، وتتكلف هذه الوكالة بمهمة تسيير القرض والإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بعد إنشاءه عمليا والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة[1].

ثانيا ـــ مهامها:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر الذي أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04 ـــ 13.
- ✓ تدعيم المستفيدين وتقديم الإستشارة ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم.
- ✓ منح قروض بدون فائدة وتبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- ✓ محاربة البطالة وتشجيع العمل الذاتي والمنزلي والأنشطة الحرفية والمهن الحرة.
- ✓ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات إقتصادية منتجة وتنمية روح المقاولة.
- ✓ الوصول إلى تحقيق مليوني منصب شغل دائم بنهاية 2009[2].

[1]- إسحاق خديجة، دور الضرائب في دعم المؤسسات ص م ــ حالة الجزائر ــ ، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012،الجزائر، ص 90.

[2]-كمال رزيق، مختار رابحي، أهمية مؤسسات التمويل المتخصص في ترقية المحيط التمويلي للمؤسسات ص م، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات ص م في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 19/18 ماي 2011، ص ص 109 ــ 110.

خلاصة الفصل:

يعتبر التمويل من بين المشاكل الرئيسية الهامة للمؤسسات خصوصا، كما تعد مهمة التمويل فيها من المهمات الحساسة بما تحمله من تعقيد وماله من خصائص وأهمية واعتماده على جملة من الوظائف.

كما أنشأت الدولة مجموعة من الهيئات تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل دعم عمل الوزارة في ترقية القطاع، وتعمل بشكل متكامل معها، وتقدم إلى جانب الدعم خدمات تمويلية لمؤسسات القطاع.

الفصل الثالث

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل المتخصصة (2002– 2015)

تمهيد:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الإقتصادية التي بدأت تستحـــــــــوذ على اهتمام كبير من طرف الحكومة الجزائرية نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديد. وفي الواقع فإن تشجيع ودعم إقامة المؤسســــــــات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع المستوى المعيشي وامتصاص نسبة لا بأس بها من البطالة في ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من طالبي العمل وهو ما يساعد على التخفيف من الضغوط الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى:

- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أهم الوكالات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كان في غالبيته بعد الإستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية ولا تستحوذ على خبرة تاريخية[1]، وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية منذ ظهورها بعد الإستقلال.

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962 ـــ 1979)

كان ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري بعد فترة الإستقلال، حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الإستقلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين، وكانت المؤسسات التي تعود إلى الجزائريين تتميز بالمحدودية من حيث أعدادها ومستوى مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الإستقلال ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين مالكي هذه المؤسسات، فقد فقدت معظم حركياتها الإقتصادية، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير الذاتي حسب الأمر رقم 62 ـ 20 الصادر بتاريخ 1962/08/22 والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62 ـ 02 الصادر بتاريخ 1962/10/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم

[1]- الهاشمي بن واضح، مداخلة مقدمة ضمن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، جامعة تامنغست، 04/03 مارس 2015، الجزائر، ص ص 3ـ4.

62 ـ 83 الصادر بتاريخ 1962/11/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة[1].

وبعد فترة التسيير الذاتي تم صدور قانون التسيير الإشتراكي في سنة 1971، الذي جعل من تلك المؤسسات تابعة للدولة في ظل رؤية واضحة نحو تكريس مبادئ النظام الاشتراكي المؤسس على النظام الإقتصادي المخطط، والذي يمثل فيه القطاع العام المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الإقتصادية وبالتركيز على المؤسسات الكبيرة للصناعات المصنعة والمنتجات الوسطية.

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الإستقلال من مؤسسات صغيرة، وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما أنها ومنذ 1976 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

تم إصدار القانون الأول للإستثمار في 1963، وهذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الإستقلال، ولم يكن له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما قانون الإستثمار الذي صدر سنة 1966 كان يهدف إلى تحديد وضعية الإستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الإقتصادية. وقد أعطى هذا القانون للدولة الإحتكار في القطاعات الإقتصادية الحيوية، وأصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للإستثمارات على أساس معايير محددة.

واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام، الذي كان له الدور المحرك للسياسة الإقتصادية وتنمية الدولة، طبقا لإستراتيجية التنمية

[1]- بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطةبالجزائر(حالة المشروعات المحلية بسطيف)، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، ،2003، الجزائر، ص236.

المعتمدة على الصناعات المصنعة في الإقتصاد المركزي آنذاك. وخلال كل هذه الفترة 1963ـ 1981، لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك فإن تشرع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى سلوك "الحذر التكتيكي" لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة. كانت المجالات الخاصة التي تم الإستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل، وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة. وبصفة عامة، التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات، أين استمر الخواص الإستثمار فيها. أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى استراتيجية الإستيراد للمواد الإستهلاكية النهائية (المواد الغذائية، النسيج، مواد البناء ...).

كما تأسست في هذه المرحلة ما يقارب 600 مؤسسة سنويا في المتوسط، حيث أن هذه المؤسسات كانت تعرف عدة قيود، أهمها:

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتجاوز 30 مليون دينار جزائري في حالة إنشاء مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة ذات أسهم، و10 مليون دينار جزائري في حالة إنشاء مؤسسة فردية أو ذات أسهم جماعية.
- لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر، وهو ما يظهر صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1980 – 1987)

شهدت هذه المرحل محاولات عديدة لإحداث إصلاحات هيكلية على مستوى الإقتصاد الجزائري، وحسب مجموعة الأهداف المسطرة بالمخططين الخماسيين، 1980 – 1984 و 1985 ـ 1989، حيث تم إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص، وهو ما شكل اعترافا صريحا من قبل السلطات بدور هذا القطاع في تجسيد أهداف التنمية الإقتصادية.

حيث أن أول قانون كان في سنة 1982 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص، والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- الإستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للإستيراد ومن نظام الإستيراد بدون دفع.

رغم ذلك استمر هذا الجهاز الجديد في تعزيز بعض العقبات التي تحول دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها:

- إجراءات الإعتماد الإلزامية لكل استثمار.
- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.
- لا ينبغي أن يتجاوز مشاريع الإستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو ذات أسهم، و10 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن[1].

[1]- ناصر دادن عدون، عبد الرحمن بابنات، التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المحمدي العامة، 2008، ص123.

بعد قانون 1982، جاءت بعض القوانين والإصلاحات، من بينها إنشاء الديوان الوطني للمتابعة والتنسيق للإستثمار الخاص سنة 1983، وفتح الغرفة الوطنية للتجارة المتعلقة بأصحاب المؤسسات الخاصة في سنة 1987.

كما مثلت برامج بناء السكنات التي شرع في إنجازها منذ بداية الثمانينات، عاملا مساعدا في تطوير المؤسسة العامة المحلية الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يفسر تخصص جزء كبير منها في نشاطات البناء والأشغال العمومية، إذ سمحت برمجة 100.000 مسكنا في السنة إحداث زيادة معتبرة في الطلب على مواد البناء ووسائل الإنجاز كالآجر والبلاط والخشب، والتي أسندت مهمة توفيرها إلى الوحدات الصغيرة والمتوسطة المحلية. أما العامل الثاني الذي ساعد على تطور وتنمية المؤسسة المحلية الصغير والمتوسطة، يرجع إلى الدور الأساسي والحيوي الذي لعبته هذه الأخيرة في تحقيق التنمية اللامركزية، في إطار المسعى العام لتحقيق التنمية المتوازنة وتطبيق اللامركزية على كافة المستويات. أما العامل الثالث فتمثل في سياسة إعادة هيكلة القطاع العام والتي ساهمت في فتح أبواب التطور أمام المؤسسة العامة المحلية، وترقية النشاطات الخاصة[1].

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة(1988-2015)

في سنة 1988، ومع تفاقم الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالجزائر تم إختيار التوجه نحو اقتصاد السوق، وبالتالي وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية وضمن هذا الإطار تم وضع الأهداف التالية:

- الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية، وإخضاعها للقواعد التجارية.
- تحرير الأسعار.

[1]-الهاشمي بن واضح، مرجع سابق، ص ص 5ـ6.

- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

وبغية تحقيق الأهداف المسطرة تم اتخاذ التدابير التالية:

- ✓ **صدور قانون النقد والقرض:** 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة، وهذا ما يتضح جليا في مادته 183 والتي يشير فيها إلى مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ومنه فتح الطريق لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة دون استثناء بالإضافة إلى حرية إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر.
- ✓ **صدور قانون الإستثمار:** في 05 أكتوبر 1993 والذي جاء لتعزيز إرادة تحرير الإقتصاد الوطني والذي نص على مايلي[1]:

- حرية الاستثمار.
- المساوات بين المتعاملين الإقتصاديين الخواص الوطنيين والأجانب.
- تدخل الدولة محدود في منح التحفيز للإستثمارات خاصة فيما يتعلق بالجباية.
- إنشاء وكالات لدعم الإستثمارات ومتابعتها.
- إلغاء اعتماد مشاريع الاستثمار وتعويضها بتقديم التصريح فقط وكذا تخفيف الاجراءات المتعلقة بالإستثمارات وتحديد مدة دراسة الملفات بـــ 60 يوما.

[2]ـــ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004، ص ص 26ـ27.

- وتشجيع الاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاثة أنظمة: النظام العام، النظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق المراد ترقيتها والنظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

✓ **إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:** تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية كوزارة منتدبة سنة 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994، تعمل الوزارة على ترقيتها وتكثيف نسيجها الصناعي بالإضافة إلى الدعم والمساعدات التي تقدمها لها، ولا تساهم الوزارة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يمنعها من المساهمة في حل العديد من المشاكل التي تعترضها، وقد بدأ اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1995 أي بعد إبرام اتفاق التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وتم توسيع مهام الوزارة ليشمل مجالات جديدة مثل:

أ ـــــ التعاون الدولي والجهوي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب ـــــ حل مشكلة العقار.

ج ـــــ ترقية المناولة.

د ـــــ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولكي تساهم بفعالية أكثر في تأطير ومراقبة وتطوير القطاع، أنشأت الوزارة تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع منها المحاضن والمشاتل، مراكز التسهيل والمركز الوطني الإستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أهم الوكالات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أنشأت الدولة مجموعة من الهيئات تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل دعم عمل الوزارة في ترقية القطاع، تعمل بشكل متكامل معها، وتقدم إلى جانب الدعم خدمات تمويلية لمؤسسات القطاع

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

أولا: تقترح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب صيغتين تمويليتين شرط أن لا يتجاوز مبلغ الإستثمار 10 ملايين دينار جزائري، في كلا الصيغتين التمويليتين:

1ـــ التمويل الثنائي: حيث تكون بموجبه التركيبة المالية للمشروع مقتصرة على المساهمة الشخصية لصاحب أو أصحاب المشروع، إضافة إلى قرض دون فائدة تمنحه الوكالة، وينقسم مستوى التمويل إلى مستويين:

1ـ1 المستوى الأول: لا يتجاوز مبلغ الإستثمار 5.000.000 دج وتكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع هي71%، أما المبلغ المتبقي 29% فيتم تمويله من طرف الوكالة عن طريق قرض بدون فائدة.

1ـ2 المستوى الثاني: يكون فيه مبلغ الاستثمار ما بين 5و10 ملايين دينار، تتقسم بين المساهمة الشخصية بـــ 72% وقرض الوكالة بـــ28%.

2ـ التمويل الثلاثي: ويشتمل إضافة إلى المساهمة الشخصية والقرض العديم الفائدة للوكالة، قرض بنكي متوسط المدى تمنحه المؤسسات البنكية، وينقسم كذلك إلى مستويين:

2ـ1 المستوى الأول: لا يتجاوز مبلغ الاستثمار 5 ملايين دينار، وتكون فيه نسبة المساهمة الشخصية 1%، قرض الوكالة 29%، أما القرض البنكي فتبلغ نسبته 70%.

2ـ2 المستوى الثاني: يتراوح فيه مبلغ الاستثمار بين 5 و10 مليون دينار، تبلغ نسبة المساهمة الشخصية 2%، قرض الوكالة 28%، في حين تبقى مساهمة القرض البنكي بـــ70%.

الجدول رقم(01):أشكال التمويل المالي المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2014.

	التمويل الثنائي		التمويل الثلاثي	
	أقل من 5 مليون دج	بين 5و10مليون دج	أقل من 5 مليون دج	بين 5و10 مليون دج
المساهمة الشخصية	%71	%72	%1	%2
قرض الوكالة	%29	%28	%29	%28
القرض البنكي	–	–	%70	%70

source : www.ansej.org.dz

أما فيما يتعلق بحصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فالجدول رقم(02) يوضح وضعية المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط لسنة 2014.

الجدول رقم (02): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط لسنة 2014.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد العمالات المستحدثة	مبلغ الاستثمار (دج)
الخدمات	80096	193601	238 327 109 619
نقل المسافرين	17606	41214	42 693 705 477
الحرف	33 312	102 884	81 128 526 658
نقل البضائع	55 156	94 148	141 724 543 531
الفلاحة	28 661	71 309	85 065 052 344
الصناعة	12 541	40 847	52 654 395 493
بناء وأشغال عمومية	19 469	63 466	70 650 034 465
المهن الحرة	5 505	12 922	9 394 488 030
الصيانة	5 232	13 460	10 544 744 125

الصيد	795	3 966	4 945 704 809
المياه	475	1 888	2 842 119 962
النقل	11 440	21 230	27 743 947 725
المجموع	270 288	660 935	767 714 372 238

SOURCE:Ministere de lindustrie . de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de linvestissement. **Bulletin dinformation statistique de la PME.**

يمكن القول انطلاقا من الجدول السابق أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمول القطاع الخدماتي أكثر بصفة عامة، فإن الوكالة قامت باستحداث حوالي 661 ألف منصب شغل منذ نشأتها وإلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2014، كما أن حجم الاستثمار الاجمالي تجاوز 767 مليار دينار جزائري.

أما عن توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس، فنلاحظ أن الوكالة تقوم بمنح قروض للمرأة كما تدعم المقاولة النسوية وإدماج المرأة في الحياة الاقتصادية، فعدد القروض الممنوحة للنساء تعدى 10% من إجمالي القروض الممنوحة كما يبينه الجدول الموالي:

حسب الجنس لسنة 2014.

جدول رقم (03): عدد القروض الممنوحة من طرف ANSEJ

القطاعات الاقتصادية	ذكور	إناث	نسبة الاناث%
خدمات	59960	13261	%18
نقل المسافرين	16604	462	%3
صناعة تقليدية	25510	5467	%18
نقل البضائع	52187	683	%1
الفلاحة	23642	1170	%5

صناعة	9846	1667	%14
بناء وأشغال عمومية	16948	453	%3
مهن حرة	2872	2171	%43
صيانة	4600	113	%2
صيد بحري	739	11	%1
الري	443	21	%5
النقل بالتبريد	9993	324	%3
المجموع	223344	25803	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،2014.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

كما ذكرنا سابقا فإن الوكالة الوطنية لدعم تطوير الاستثمارات من بين أهم الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه حاولنا تسليط الضوء على تأثير هذا الجهاز في توفير مناصب شغل جديدة.

الجدول رقم (04): تطور مشاريع الاستثمار خلال الفترة(2002ـ 2014)

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002	495	%0.84	98 566	%0.95	29 586	%3.07
2003	1 628	%2.76	396 209	%3.82	34 681	%3.60
2004	876	%1.49	241 768	%2.33	24 892	%2.59
2005	836	%1.42	198 839	%1.92	32 019	%3.33
2006	2 102	%3.57	486 035	%4.69	47 265	%4.91
2007	4 257	%7.23	664 782	%6.41	86 733	%9.01
2008	6 538	%11.10	1 327 946	%12.80	89 594	%9.31
2009	6 932	%11.77	439 577	%4.24	63 488	%6.60

2010	5 564	%9.45	379 834	%3.66	59 134	%6.15
2011	5 688	%9.66	1 331 711	%12.84	124 004	%12.89
2012	6 077	%10.32	754 025	%7.27	76 443	%7.94
2013	7 991	%13.57	1 861 048	%17.94	143 446	%14.91
2014	9 904	%16.82	2 192 530	%21.14	150 959	%15.69
المجموع	58 888	%100	10 372 871	%100	962 181	%100

SOURCE:http //www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement id=395

من خلال الجدول السابق لاحظنا أن سنة 2014 من أفضل السنوات في مجال الاستثمارات المصرح بها و التي تقدر ب(9.904 مليون دج) وتوفير ما يقارب 151000 منصب عمل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهو مؤشر يدل على التطور مقارنة بالسنوات السابقة.

الجدول رقم(05): القطاعات التي تنشط وفقا للاستثمارات المصرح بها في الوكالة سنة 2014.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	960	%1.63	115 677	%1.12	46 604	%4.84
البناء	11 253	%19.11	1 367 670	%13.19	242 679	%25.22
الصناعة	8 070	%13.70	5 735 195	%55.29	340 135	%35.35
الصحة	701	%1.19	98 521	%0.95	16 084	%1.67
النقل	31 353	%53.24	859 913	%8.29	156 993	%16.32
السياحة	635	%1.08	1 003 175	%9.67	50 026	%5.20

الخدمات	5 909	%10.03	746 966	%7.20	101 212	%10.52
التجارة	2	%0.00	37 514	%0.36	4 100	%0.43
الاتصالات	5	%0.01	408 241	%3.94	4 348	%0.45
المجموع	58 888	%100	10 372 871	%100	962 181	%100

SOURCE:http //www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement id=395

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان أهم قطاع ينشط في هذه المؤسسة هو قطاع النقل حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذه الوكالة منذ انشاءها الى 31353 مشروع وهذه المشاريع وفرت ما يقارب 157000 منصب شغل،هذا كما يلاحظ ان عدد المشاريع في قطاع الصناعة كان اقل بكثير ويقدر ب 8070 مشروع في حين انه وفر اكثر من 340000 منصب شغل وعليه نستطيع القول ان قطاع الصناعة هو الذي يحتل الصدارة في توظيف يد عاملة وتخفيض نسبة البطالة في الجزائر و بذلك يعتبر اهم الحلول في معالجة هذه المشكلة.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

منذ إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ووضعه حيز النشاط، شرع هذا الأخير في منح عدد كبير من القروض بلغ 95524 قرض خلال الفترة 2005 ــ 2014 بمتوسط 9554 قرض في السنة والجدول التالي يبين تطور هذه القروض خلال هذه الفترة وتوزيعها حسب الجنس.

الجدول رقم (06): توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب الجنس خلال الفترة (2005 ــ2014).

السنوات	الجنس	المجموع

	رجال	نساء	
2005	11	02	13
2006	1744	157	1901
2007	1997	239	2236
2008	2332	242	2574
2009	2224	205	2429
2010	3895	326	4221
2011	6971	494	7465
2012	17423	1067	18490
2013	32291	2510	34801
2014	19210	2202	21412
المجموع	88098	7444	95 542

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2014

لقد شهدت الفترة (2011ـ2014) زيادة ملحوظة في عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة وهذا يرجع بالدرجة الاولى إلى التعديلات التي أدخلت على سنة 2011 وخاصة منها المتعلقة برفع مبلغ القرض من جهة، ومن جهة أخرى إلى الأهمية التي أولتها الدولة لإعانة البطالين وإنشاء مناصب شغل لهم في إطار تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنهوض بالإقتصاد الوطني وتنويعه انطلاقا من دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ارتفع عدد القروض الممنوحة سنة 2014 إلى 21412 قرض بينما كان 7465 قرض سنة 2011 أي حوالي الضعفين تقريبا، في حين سجلت سنة 2013 أكبر نسبة من القروض الممنوحة والتي بلغت لوحدها 36 من إجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة.

ومن أجل معرفة أي القطاعات الاقتصادية أكثر جاذبية لمشاريع البطالين سنحاول دراسة توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب القطاعات الاقتصادية وهو ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم(07): توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2005 ــ 2014).

النشاط/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الفلاحة	1	126	198	153	131	163	229	560	1837	2569	5967
صناعة تقليدية		171	200	206	124	136	197	404	1073	1661	4172
الري		17	14	9	11	16	11	18	56	49	201
صناعة	2	320	305	318	239	292	407	664	1799	1849	6195
صيانة	1	46	41	44	34	35	35	50	120	112	518
صيد بحري			12	7	8	3	2		63	69	164
مهن حرة		16	21	18	13	11	12	35	108	141	375
خدمات	5	491	645	676	574	866	1217	2973	6506	5182	19144
نقل البضائع	4	311	330	648	695	1800	3850	10050	17974	6725	42387
نقل المسافرين		149	207	251	370	608	1105	3146	3881	1684	11401
بناء وأشغال عمومية		254	254	244	230	291	400	590	1384	1371	5018
المجموع	13	1901	2236	2574	2429	4221	7465	18490	34801	21412	95542

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هيكل المشاريع الممولة من طرف الوكالة وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية يتبع الهيكل العام للاقتصاد الوطني خارج قطاع

المحروقات والذي يعد فيه قطاع الخدمات هو القطاع الأول ثم قطاع البناء والأشغال العمومية لتأتي باقي القطاعات في المرتبة الثالثة.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 الصادر في 22جانفي 2004، وسيلة للكفاح ضد البطالة والهشاشة بهدف تنمية القدرات الشخصية للشباب للتكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء نشاطهم.

تمتلك الوكالة هيئة تحت اسم صندوق الضمان للقروض المصغرة الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا اشعارا بإعانات الوكالة.

أنواع الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

- ✓ الصناعة:

- **المواد الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاطة، المرطبات البوظة، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
- الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية(عدة السرير، المطبخ، المفروشات).
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.
- **الصناعة الخشبية:** الأثاث منتجات، خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

- ✓ الفلاحة:

- تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.
- فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر(التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة

✓ الصناعة التقليدية:

- النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

✓ الخدمات:

- الاعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.
- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

✓ المباني والأشغال العمومية

- أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

الجدول رقم(08): أنماط التمويل لسنة 2015.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة	القرض	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة

		الشخصية	البنكي		
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	ـــ	%100	ـــ
لا تتجاوز 1.000.000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	5**%** من النسبة التجارية خاصة مناطق (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	%1	70%	%29	20 **%** من النسبة التجارية بقية المناطق

الجدول رقم(09): احصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

	جنس المستفيد		
	رجال	**نساء**	**المجموع**
عدد القروض الممنوحة	275279	451080	726359
النسبة	**%37.90**	**%62.10**	**%100**

SOURCE:http//www.angem.dz

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة النساء المتحصلين على القروض تعادل بالتقريب ضعف نسبة الرجال، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة للنساء 451080 قرض، أي توفيق نفس العدد من مناصب الشغل، بينما بلغ عدد الرجال 275279 قرض، أي في الإجمال بلغ عدد المناصب الموفرة من طرف هذا الجهاز 726359 منصب عمل.

جدول رقم (10):طبيعة النشاط الذي منح من أجله القرض سنة 2015.

توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط		
الزراعة	106066	%14.60

الصناعة الصغيرة	277145	%38.11
البناء والأشغال العمومية	61226	%8.43
الخدمات	152062	%20.94
الصناعة التقليدية	127215	%17.55
تجارة	2012	%0.28
الصيد البحري	633	%0.09
المجموع	726359	%100

SOURCE :http//www.angam.dz

الجدول السابق يلخص ويوضح الاحصائيات الأساسية فيما يخص مجهودات وكالة ANGEM من خلال القروض الممنوحة للأشخاص والملاحظ أن ما نسبته 38.11 من إجمالي القروض موجهة لقطاع الصناعة الصغيرة ب 277145 قرض، أي توفير 277145 منصب شغل في هذا المجال منذ بداية إنشاء هذا الجهاز إلى غاية 2015/06/30.

خلاصة الفصل:

رغم توفر هذه الأجهزة والبرامج الحكومية إلا أن المساعدات المالية الحكومية لم ترقى إلى المستوى المنتظر منها بالنظر إلى النتائج المحققة، مما يؤكد على الدور الهامشي الذي تلعبه هذه البرامج في إنشاء وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر نتيجة لعدم وجود التنسيق الجيد بين البنوك والمؤسسات المالية من جهة، والبرامج الحكومية المكلفة بتقديم المساعدات المالية من جهة أخرى، مما جعل هذا النوع من المؤسسات في الجزائر رهينة للعراقيل والنقائص التي يعاني منها النظام المالي.

وعلى هذا الاساس فيمكن اعتبار أن العراقيل التمويلية التي تعاني منها المؤسسات في الجزائر تبقى مرتبطة بمدى قدرة النظام المالي على توفير مصادر التمويل الملائمة.

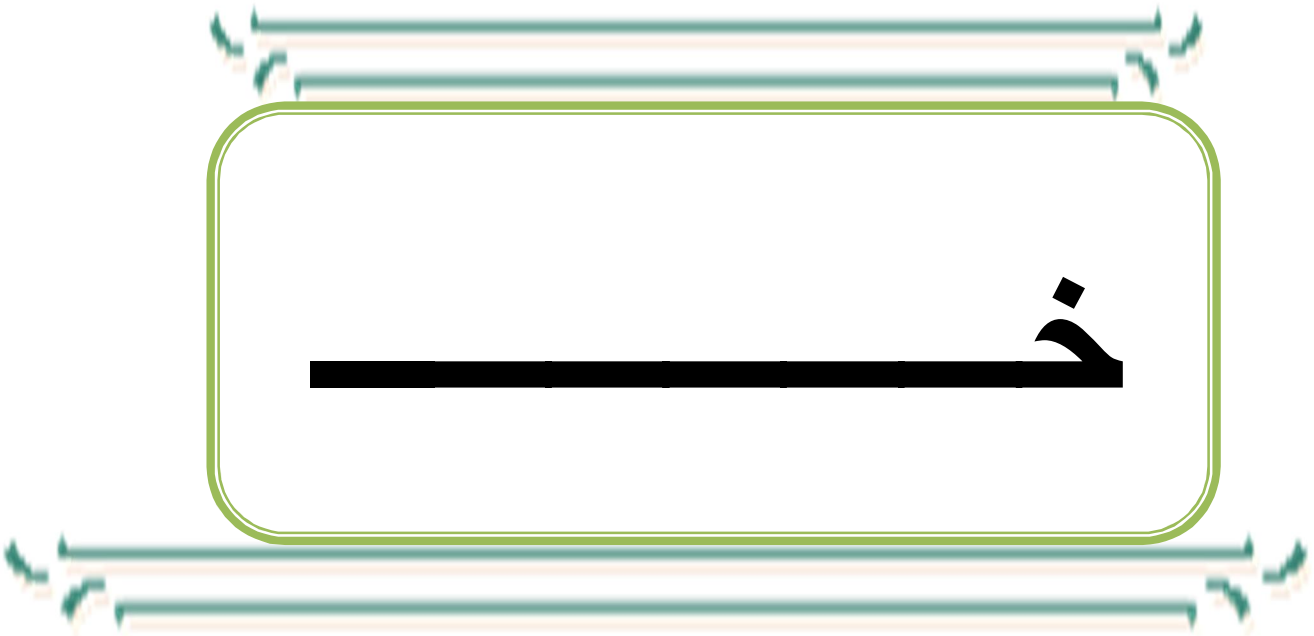
خ

خاتمة:

أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعرف نموا إيجابيا في تعداده من سنة إلى أخرى بنسب مقبولة، مما يعكس ديناميكية القطاع وكذا الجهد المبذول من أجل ترقيته.

فسعيا منها للنهوض بهذا القطاع الهام اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير من أجل تجاوز المشاكل العديدة التي تواجهها، ولعل أهم هذه المشاكل والعقبات التي تقف أمام تطور هذا القطاع هو مشكل التمويل.

وعليه فمشكلة التمويل تشكل عقبة أساسية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ولمواجهة هذه المشكلة سخرت الدولة مجموعة من الهيئات للدعم والتمويل، الهدف منها المساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة أو مرافقة ودعم تلك المؤسسات القائمة.

وتسعى أغلب الدول لتهيئة مناخ أعمال ملائم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في مجال التمويل من خلال إنشائها لمؤسسات متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في الجزائر فإن التكفل بإشكال تمويل هذه المؤسسات تمنحه الوكالات التالية: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وأمام الطلب المتزايد على التمويل، سواء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة من أجل مواجهة مراحل النمو أو الصعوبات المالية، وكذا أصحاب المشاريع الجديدة،

تبقى مشكلة التمويل مطروحة وبشدة من طرف مؤسسات القطاع في ظل عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات وعدم مقدرتها على دخول السوق المالي.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد معالجة هذه الاشكالية، تم التوصل إلى عدة نتائج :

- ✓ يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، ومن هيئة لأخرى، ويرجع هذا الإختلاف إلى التفاوت في درجة نمو كل دولة، وكذلك إلى اختلاف النشاط الإقتصادي، وهو ما أدى إلى عدم وجود تعريف موحد.
- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الجزائر، وذلك لما توفره من مناصب شغل، إلا أنها تعاني من إشكالية في تمويلها، فضيق مصادر التمويل الخارجية، وهشاشة العلاقة بين المؤسسات والبنك أدى إلى تفاقم إشكالية التمويل.
- ✓ مصادر التمويل يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، كما أنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل.
- ✓ من بين الهيئات المختصة بمجال هذا النوع من المؤسسات، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وغيرها، حيث كان الهدف منها هو الحد من مشكل التمويل والذي يعتبر عقبة كبيرة في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. وله تاثير بالغ الاهمية على نشاط هذه المؤسسات.

مقترحات البحث:

للحد من مشكلة التمويل فإنه يجب إعادة النظر في النقاط التالية:

- ✓ فتح شبابيك على مستوى البنوك العمومية والخاصة متخصصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضرورة تفعيل السوق المالي الجزائري وإعادة النظر في الشروط المتعلقة به مما يتيح إمكانية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام المكانيزمات الحديثة للتمويل كالتمويل التأجيري...؛
- ✓ تفعيل دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: الكتب

1. توفيق حسن، الإدارة المالية، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي، المطبعة الجديدة دمشق، 1989 .
2. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
3. حسن عطي غنيم، دراسة في التمويل، المكتبة الأكاديمية، مطابع دار الهندسة، القاهرة.
4. خبابة عبد الله، المؤسسات ص م آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2013.
5. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
6. الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008 .
7. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
8. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002 .
9. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر،2002.
10. عبد الغفار حنفي، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة.

11. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009.
12. عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، مصر، 2001 .
13. فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
14. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب، الجامعة، الإسكندرية، 1996.
15. كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
16. محمد عثمان اسماعيل، الإدارة في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988.
17. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن بابنات، التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المحمدي العامة، 2008.
18. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسات الجامعية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
19. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

المذكرات:

1. إسحاق خديجة، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

2. أوبختي نصيرة، تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، مذكرة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
3. بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
4. بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر،2011.
5. حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
6. رابح زرقاني، تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
7. طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات ص م، مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.
8. طالم زين الدين، التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات عن طريق القروض السندية، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2012.
9. غربي حمزة، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015
10. قارة ابتسام، دور المؤسسات ص م في تطوير القطاع السياسي بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.
11. محمد براق، بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999 .
12. مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات ص م الجزائرية على شهادة الإيزو، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

الملتقيات والمجلات:

1. بقة الشريف (وآخرون)، تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر: حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، جامعة سطيف، الجزائر.
2. براق محمد، بلواضح فاتح، مشاكل وعراقيل المؤسسات ص م وآليات تأهيلها وترقيتها، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء المؤسسات ص م في الإقتصاد الجزائري، جامعة تامنغست، 04/03 مارس 2015، الجزائر.
3. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات ص م ودورها في القضاء على البطالة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، الجزائر.
4. بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، الجزائر.
5. بورحلي خالد، بوروشة كريم، تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م في الجزائر، جامعة تامنغست، 04/04 مارس 2015، الجزائر.

6. بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(حالة المشروعات المحلية بسطيف)، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 2003، الجزائر.
7. بوقموم محمد، غياط الشريف، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص م ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة صمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، 18/17 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.
8. عازب الشيخ أحمد، غربي العيد، دعم القدرات التنافسية للمؤسسات ص م في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص م في الجزائر، جامعة الوادي، 6/5 ماي 2013، الجزائر.
9. عطوي عبد القادر، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات ص م، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات، 28/25 ماي 2003.
10. علي زيان محند وآخرون، مساهمة الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م في الإقتصاد الجزائري.
11. عمر شريف، سوسن زيرق، المشكل التمويلي كأحد معوقات إنشاء وتطوير المؤسسات ص م في الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني

حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء المؤسسات ص م، جامعة تامنغست، 04/03 مارس 2015، الجزائر.

12. كمال رزيق، مختار رابحي، أهمية مؤسسات التمويل المتخصص في ترقية المحيط التمويلي للمؤسسات ص م، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات ص م في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس، 19/18 ماي 2011.

13. كواحلة يمينة، معطى الله خير الدين، إشكالية تأهيل المؤسسات ص م في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامة الشلف، 18/17 أفريل 2006، الجزائر.

14. مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006 .

15. الهاشمي بن واضح، مداخلة مقدمة ضمن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، جامعة تامنغست، 04/03 مارس 2015.

16. ياسين بوناب، دور نظام التمويل الإسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 2003 .

17. يحياوي إلهام، مداخلة بعنوان واقع المؤسسات ص م في الجزائر ودورها في الحد من البطالة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم مساهمة الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م جامعة تامنغست،14/13 مارس 2015.

المجلات :

1. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد الثالث.

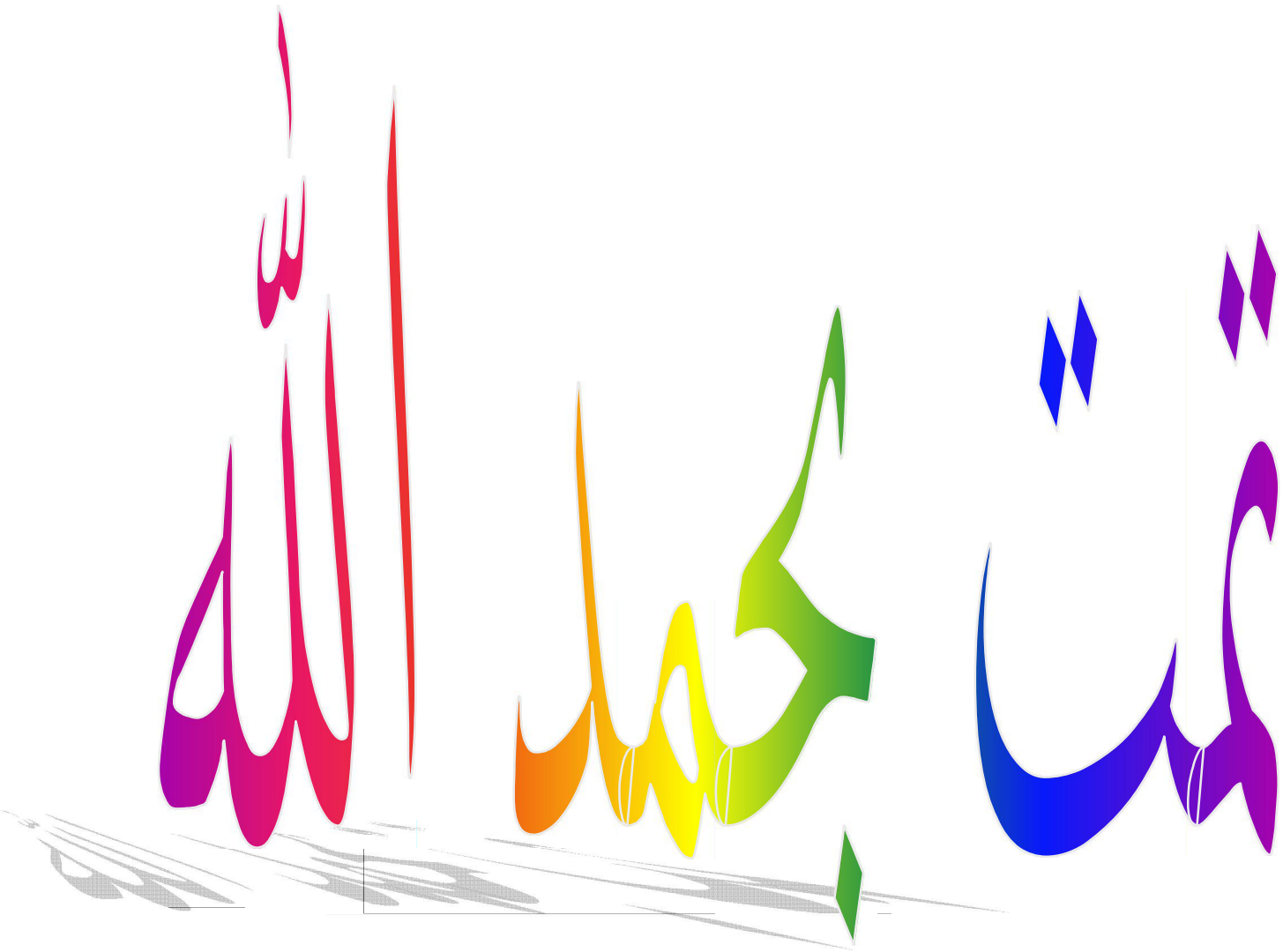
تمت بحمد الله